الاستقرار المالي في ظل الابتكارات والإصلاحات(*)

معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة

الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أكون معكم اليوم وللعام الرابع على التوالي في هذا المؤتمر المتميز، معرباً في البداية عن خالص شكري وتقديري للسيد "بانكس" على مقدمته اللطيفة وللدعوة الكريمة التي تلقيتها للتحدث أمام هذا الحشد الكريم.

تتركز فعاليات المؤتمر هذا العام في موضوع "مواجهة تحديات الابتكارات المالية والإصلاحات". وتماشياً مع جدول الأعمال الموسَّع لهذا المؤتمر، فإن نطاق كلمتي سوف يشمل عنصرين من قوى التغيير الرئيسية التي يشهدها الاقتصاد العالمي حالياً وتنعكس على استقرار القطاع المالي وهما الابتكارات المالية والإصلاحات.

وفي الجزء الأول من كلمتي هذه سوف أتطرق إلى الفرص التي تتيحها الابتكارات المالية وإلى التحديات الناتجة عنها، في حين سأتناول في الجزء الثاني موضوع الإصلاحات، لاسيما في القطاع المالي ودور تلك الإصلاحات في جعل قطاعنا المصرفي أكثر مرونة ومقاومة للصدمات. وختاماً سأتطرق أيضاً إلى الحاجة لإجراء إصلاحات اقتصادية ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

(*) الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، في مؤتمر "اليورومني" الذي عقد في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٦، في دولة الكويت.

الابتكارات المالية

غَنِيٌ عن البيان القول بأن الابتكارات التكنولوجية قد أصبحت تغير وبصورة جذرية من الطريقة التي ندير بها أعمالنا التجارية، وكيفية تفاعلنا مع بعضنا البعض أو استهلاكنا لمختلف المنتجات والخدمات. فالصناعات كالنقل، والخدمات الفندقية قد إهتزت بالفعل من شركات أمثال Uber و Airbnb. كما يشهد القطاع المالي الذي يعتبر في الأساس "صناعة معرفية" أيضاً تحولاً جذرياً مدفوعاً بما تشهده التكنولوجيا من تقدم وتطور.

وفي حين أن تأثير التقنيات الحديثة يعم الآن كافة مناحي الحياة، إسمحوا لي أن أسلط الضوء بشيء من الإيجاز على بعض مجالات التمويل التي تشكل تطوراتها أهمية خاصة في هذا المجال.

أولا: تعمل التكنولوجيا الحديثة على توفير الخدمات المالية الرسمية على نطاق واسع يطال الملايين من العملاء الذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل أو بآخر. وبحسب إحصاءات البنك الدولي، فإن أفقر ٢٠% من سكان العالم قد أصبح لديهم على الأرجح القدرة على امتلاك هاتف محمول أكثر من قدرتهم الحصول على المياه النظيفة أو الصرف الصحي.

وفي إطار الاستفادة من تلك الفرصة، تمكنت العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة من توسيع القدرة للنفاذ إلى التمويل. فعلى سبيل المثال، نجحت تانزانيا في مضاعفة نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية من خلال الخدمات المالية الالكترونية. كما ساعدت المعرفة الرقمية في إضافة ٢٠٠ مليون حساب مصرفي جديد في الهند.

وفي ذات السياق، قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن دولة الكويت قد حققت بالفعل مستوى لافت من الشمول المالي وفق المعايير الدولية؛ فالبيانات المتوافرة من البنك الدولي تكشف بأن ٨٦,٨% من السكان فوق سن ١٥ عاماً في الكويت لديهم حسابات في مؤسسات مصرفية مقارنةً بمتوسطه المتواضع في منطقة الشرق الأوسط والبالغ حوالي ١٤%.

ثانياً: تؤدي التطورات البرمجية مثل (Blockchain) إلى تحول في الطريقة التي نتحقق فيها من المعاملات وتُنفذ بها العقود. فالسماح لأي جهة بالتعامل من دون وسطاء مركزيين، سوف يمكن من تقليص التكاليف، وتخفيض عدم الكفاءة، وتحسين خدمات العملاء. واستطراداً، يمكن أن تساهم المدفوعات عبر الحدود بدون البنوك المراسلة في تخفيض فترات تسوية المدفوعات من أكثر من ثلاثة أيام إلى بضع ثوان.

وفي ذات الإطار، فإن تقبُّل وتطبيق المزيد من الابتكارات الأخرى من شأنه العمل على تشكيل الطريقة التي يتم فيها تحويل الأموال أو الحصول على الائتمان. فعلى سبيل المثال، أصبحت المحافظ النقالة mobile wallets تسمح بإجراء المدفوعات عن طريق الهواتف الذكية، وأصبح الإقراض المباشر (شخص لشخص) peer-to-peer يوفر مصادر جديدة للتمويل، كما أصبح المستشارون الآليون robo-advisors يوفرون المشورة المالية للعملاء.

لا شك بإن تلك التطورات تبعث على الإعجاب، لكنها تحمل في طياتها مخاطر وتحديات جسيمة فريدة من نوعها. وسوف أشير هنا إلى بعض تلك المخاطر والتحديات وذلك من وجهة نظر الاستقرار المالي، كما يلي:

١- أصبحت مخاطر الأمن الالكتروني تشكل، وبصفة متزايدة، جزءاً أساسياً من المخاطر التشغيلية للبنوك. فحوادث القرصنة المختلفة حول العالم توضح بأن عمليات الاحتيال والتزوير يمكن أن تُرتكب عن بعد، وبشكل سريع، وعلى نطاق واسع. ورغم أن تلك الحوادث لا زالت محدودة النطاق، إلا أنها تظل ذات مخاطر عالية سواء من الناحية المالية أو من حيث الضرر على سمعة المؤسسة.

٢- من الملاحظ قيام شركات التكنولوجيا المالية أو Fintechs بتفكيك أجزاء من سلسلة الخدمات المالية والعمل على توفير الخدمات المالية مباشرة للعملاء. وبصرف النظر عن زيادة حدة المنافسة والضغط على أرباح البنوك، فإن شركات التكنولوجيا المالية تقوم بنقل جزء من أعمالها المصرفية إلى نظام الظل المصرفي الذي لا يزال غير منظم أو ربما منظماً بشكل طفيف. إضافة إلى ذلك، فإن إقراض (شخص لشخص) المدعوم بالتكنولوجيا والتمويل الجماعي قد يؤدي إلى تفاقم الدورة الاقتصادية وحجم أعمال الظل المصرفي.

٣- من المحتمل أن نشهد ظهور مؤسسات مالية رقمية جديدة ذات أهمية نظامية؛ فعالم التكنولوجيا يعكس ظاهرة "الفائز يستحوذ على كل شيء" كالحال مع عدد قليل من الشركات مثل غوغل وأبل اللتان تتمتعان بحضور هائل في مجال اختصاصهما. إن دوراً أكبر لتلك الشركات في توفير خدمات مالية قد يخلق مجموعة جديدة بالكامل من المؤسسات غير المنظمة والأكبر من أن تفشل two-big-to fail تتميز بمخاطر فريدة خاصة بها.

الحضور الكريم،

كما تمت الإشارة إليه في سياق هذه المناقشة، فإن الابتكارات هي بطبيعتها ذات قوة مؤثرة وقد تسبب قدراً كبيراً من عدم الاستقرار، وبالتالي يواجه المنظمون مهمة شاقة ومضنية في الحفاظ على أمن واستقرار الأنظمة المالية وبما يضمن في ذات الوقت استمرار الاستفادة من الكفاءة والميزات التي توفرها التقنيات الحديثة. حقاً، إنه توازن دقيق ينبغي تحقيقه؛ فلا نريد من جهة كبت الابتكارات التكنولوجية، ولا نرغب من جهة أخرى بتقويض الاستقرار المالي. يبدو هذا شبيهاً بالدخول إلى مجالات غير مألوفة، حيث نكون بحاجة إلى التمتع بالمرونة والقدرة على التكيف والاستباقية بما يضمن جني أكبر قدر من المنافع التي توفرها من الابتكارات المالية والحد في ذات الوقت من السلبيات.

إصلاح القطاع المصرفي

الحضور الكريم

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الجزء الثاني من كلمتي والمتعلق بالإصلاحات. ونظراً لاتساع هذا الموضوع فإن مناقشتي سوف تقتصر على بعض الإصلاحات التنظيمية الرئيسية في القطاع المصرفي وذلك لصلتها المباشرة بأعمال ومهام بنك الكويت المركزي حيال الاستقرار المالي.

كما شهدنا في فترات سابقة، فإن الضغوط في القطاع المالي يمكن أن تتأتى من مصادر مختلفة، كما أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بالتوقيت والمكان الذي قد ينبع منه الاضطراب. دعونا أيها السادة ننظر إلى مجموعة من الاضطرابات التي عانت منها الأسواق المالية خلال الأعوام الأخيرة. ففي عام ٢٠١٣ كانت بداية وقف سياسات التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام ٢٠١٤ كان انهيار أسعار النفط، وفي عام ٢٠١٥ كان إعادة التوازن للاقتصاد الصيني، والعام الجاري شهد الاستفتاء بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لا شك أن تلك الأحداث وإن كانت متباينة من حيث مصدرها الجغرافي أو من حيث أصل الأسباب التي أدت إلى حدوثها، إلا أنها جميعاً أدت إلى اضطرابات بالغة في الأسواق العالمية.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن مهمة ضمان المرونة لنظام مصرفي قادر على تحمل الصدمات بكافة أنواعها ومصادرها ليست بالأمر السهل. فهذه الصدمات ليست خارجية المصدر فقط، بل أن النظام المصرفي نفسه هو في حالة من التغير المتواصل وذلك وسط مناخ من المخاطر المتطورة والمتزايدة، والتي ترجع في جزء منها إلى الابتكارات المالية التي أشرت إليها.

وعليه، فإن ذلك الوضع أصبح يستدعي ضرورة العمل على تطوير الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي بشكل دائم ومستمر. ومن هذا المنطلق، قام بنك الكويت المركزي خلال الأعوام الأخيرة بتحديث الأنظمة القائمة لديه بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وذلك بالإضافة إلى تبني وتطبيق المعايير الرقابية الجديدة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ولإيضاح ما تقدم، اسمحوا لي–أن أعرض بإيجاز لعدد قليل من الخطوات التي اتخذناها في بنك الكويت المركزي إزاء ذلك. **أولاً**، لقد عززنا نظام كفاية رأس المال عن طريق تحديد مستويات أعلى وجودة أفضل لرأس مال المصارف الكويتية لتقوية قدرتها على امتصاص الخسائر، كما وضعنا أيضاً متطلبات إضافية لرأس مال البنوك ذات الأهمية النظامية. علاوة على ذلك، فإن متطلباتنا الإضافية بشأن المصدات الرأسمالية التحوطية والمصدات الرأسمالية لمواجهة التقلبات الدورية سوف تمكن البنوك في الحفاظ على مصدات مالية إضافية تساعدها على احتواء المخاطر. **ثانياً**، لقد قمنا أيضاً بتطبيق معيار نسبة الرفع المالي لضمان أن البنوك لا تقوم بالإقراض بشكل مفرط. وأخيراً، وليس آخراً، قمنا أيضاً بتطبيق معيارين جديدين للسيولة هما؛ معيار تغطية السيولة، ومعيار صافي التمويل المستقر ويهدف هذان المعياران إلى تحسين قدرة البنوك على تحمل ضغوط السيولة وجعل هيكل التمويل لديها أكثر استقراراً.

كذلك ولما كان النظام المصرفي في حالة من التطور المستمر، فإن مهمة المحافظة على استقرار النظام لا يمكن تركها للجوانب التنظيمية فحسب، إذ يتطلب ذلك أيضاً تقوية وتعزيز القدرات الإشرافية والرقابية لدينا والتي تُكمل بصورة مناسبة نظامنا الرقابي المتطور، وتمكننا من المراقبة الحصيفة لمدى الامتثال الحقيقي للبنوك لأنظمتنا. علاوة على ذلك، فإن وظيفتنا الإشرافية تعطينا المرونة والسرعة للتخفيف من حدة المخاطر الناشئة قبل أن تتحقق.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإننا ندرك عدم قدرة السلطات الرقابية على التنظيم والإشراف على كافة جوانب العمل المصرفي؛ فالبنوك في نهاية الأمر، يجب أن تتحمل المسؤولية الأولى والرئيسية عن ممارستها لأنشطتها. ونظراً للأهمية القصوى لثقة جمهور المتعاملين، فإن البنوك لا يمكنها أن تتقبل وتتحمل تداعيات العمل في ظل حوكمة ضعيفة وغياب لثقافة إدارة المخاطر. ولذلك، قمنا بإصدار توجيهات للبنوك لجعل مستوى الحوكمة لديها أكثر قوة، وذلك بدعم من ضوابط رقابة داخلية قوية، وإدارة مخاطر حصيفة، وامتثال دقيق للقوانين والنظم والتعليمات التي تنظم أعمال هذه البنوك.

ومع إدراكنا بأن الامتثال لإجراءاتنا التنظيمية ينطوي على تكلفة مالية بالنسبة إلى البنوك، إلا أن كلفة أي أزمة مالية تفوق ذلك بكثير أخذا بالاعتبار أن تكلفة تلك الأزمات لها تداعيات تتخطى البعد المالي لها. وإزاء ذلك، فإنه من الحكمة والعقلانية تعزيز قدرة مصارفنا في أوقات الرواج، وكلما سنحت الأوضاع، إذ أن قيام البنوك بذلك يعزز مصداتها المالية، وبالتالي يكون بنك الكويت المركزي، ومن خلال تدابيره الاستباقية، قد مهد الطريق أمام المصارف الكويتية لمواجهة تحديات انخفاض أسعار النفط من موقع قوة. ولولا المصدات المالية القوية والجيدة التي تم بناؤها بجد في أوقات الرفاه، لما كان القطاع المصرفي الكويتي قادراً على الصمود في وجه الضغوط والأزمات بشكل جيد.

السيدات والسادة،

كما أشرنا في تقريرنا للاستقرار المالي لعام ٢٠١٥ والصادر في شهر يوليو الماضي، فإن النظام المصرفي في الكويت قد ظل في حالة مستقرة على الرغم من البيئة الاقتصادية المليئة بالتحديات. ومن المؤشرات الدالة على ذلك الاستقرار، مواصلة نسبة القروض غير المنتظمة لدى البنوك تراجعها المضطرد لتصل كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٥ إلى مستوى تاريخي منخفض لا يتجاوز ٢,٤% مقابل ١١,٥% عام ٢٠٠٩، مما يدل على التقدم الملموس الذي شهدته البنوك الكويتية في تنظيف ميزانياتها. وفي الوقت عينه، شهد معدل التغطية للقروض غير المنتظمة ارتفاعاً بلغ معه مستوىً قياسياً عند ٢٠٤% متخطياً بكثير النسبة المسجلة عام ٢٠٠٧ – أي قبل الأزمة المالية – والبالغة ٨٧%. أما من حيث نسبة تغطية السيولة، والتي تم تطبيقها حديثاً، فإن مصارفنا تتخطى بشكل مريح الحد الأدنى القياسي والبالغ ١٠٠% لعام ٢٠١٩. كذلك فإن صافي دخل البنوك قد سجَّل نمواً إيجابياً في وقت تواجه فيه البنوك العالمية أزمة حادة وانخفاضاً في أرباحها وسط بيئة أسعار فائدة منخفضة.

وأيضاً، وفي السياق الإيجابي ذاته، استمر نظامنا المصرفي على قوته التي شهدها خلال الأعوام الماضية محققاً، على جانب مؤشر كفاية رأس المال، معدلاً بلغ ١٧,٥% متخطياً، وبشكل كبير متطلبات الحد الأدنى للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي (١٢,٥% لعام ٢٠١٥ و١٣% لعام ٢٠١٦). كما بلغت نسبة الرفع المالي للبنوك حوالي ٩,٧%، وهي أيضاً أعلى بكثير

من المعيار العالمي المحدد عند ٣%. وفي إشارة إلى سلامة القطاع المصرفي الكويتي، سجل الائتمان المصرفي نسبة نمو جيدة بلغت حوالي ٨,٥% خلال عام ٢٠١٥.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الجهد الذي أولاه بنك الكويت المركزي وتركيزه على الاستقرار المالي لم يكن ليشكل بأي حال من الأحوال عائقاً أمام قدرة البنوك على دعم النشاط الاقتصادي في الكويت؛ بل على خلاف ذلك، فإننا تعتقد بأن سلامة نظامنا المصرفي قد مكَّن البنوك من مواصلة نشاطها الإقراضي على الرغم من تحديات البيئة الاقتصادية.

الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية أوسع نطاقاً

بعد عرض لموضوعي الابتكارات والإصلاحات في القطاع المصرفي، يقودني الجزء الأخير من كلمتي للتطرق وبإيجاز إلى الحاجة لإجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية هي من الأهمية بمكان لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

واستناداً إلى البيانات الإحصائية التي عرضتها في وقت سابق، فمن الواضح بأن مصارفنا قد تمكنت من احتواء – على الأقل حتى الآن – الآثار المؤلمة لصدمة أسواق النفط الأخيرة. ومع ذلك لا شك أن الجميع يدرك بأن قدرة البنوك على المرونة والتحمل ليست إلى ما لا نهاية أخذاً في الاعتبار أن البيئة الاقتصادية الضعيفة سوف تضع أخيراً النظام المصرفي تحت ضغوط كبيرة قد تؤدي إلى تضاؤل قوته مع مرور الوقت.

وعلى الرغم من أن بنك الكويت المركزي لا يدخر جهداً لتطوير نظامه التنظيمي والرقابي، إلا أن التنظيم المالي ليس كافياً لوحده، ولا يمكن أن يكون "اللعبة الوحيدة في المدينة" (only game in town) لأنه يتسم بالمحدودية كأداة لمعالجة قضايا الاقتصاد الكلي. فالنظام المصرفي، وبغض النظر عن مدى استقراره، ليس سوى مكوّن من مكونات المشهد الاقتصادي العام، وبالتالي فإن استقراره لا يغني عن الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية شاملة.

ولحسن الحظ، فإن المصدات المالية لدينا وانخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، يمنحان فرصة للقيام بالإصلاحات الاقتصادية بشكل متدرج مع المحافظة على النشاط الاقتصادي المطلوب. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد بأن الانتعاش المتواضع الذي شهدته أسعار منذ مطلع العام الجاري، لا ينبغي أن يشكل مبرراً للشعور بالرضى أو التراخي في إجراء إصلاحات مالية وهيكلية شاملة من شأنها أن تمكن في نهاية المطاف دولة الكويت من عدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. فترشيد الانفاق، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتنويع الاقتصاد بوجه عام، هي بعض المجالات القليلة التي ستظل بحاجة إلى اهتمام متواصل.

الحضور الكريم،

في الختام، أود أن أشير إلى الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلها بنك الكويت المركزي في سبيل الحفاظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الأوقات العصيبة، ويتمثل نجاحنا في هذا المجال في الاتجاهات الصحية والإيجابية في مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية، ويشمل ذلك مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي. ورغم أن الاستقرار المالي والاستقرار النقدي يشكلان محاور أساسية ضمن أهداف وأغراض بنك الكويت المركزي، والذي استطاع في إطار ما يطبقه من سياسات نقدية ورقابية حصيفة المحافظة عليهما وترسيخهما بكفاءة مشهودة، إلا أن تحقيقهما، وإن كان ضرورياً، فهو ليس كافياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام. إن الإصلاحات الاقتصادية هي الشرط الأساسي المطلوب والذي سوف يساعد على زيادة الإيرادات وتحقيق التنويع الاقتصادي، وخلق بيئة اقتصادية مستقرة ملائمة لخلق فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

٢٠١٦/٩/٢٧